

تحليل التجارة البينية بين العراق وتركيا للمدة 2004-2021

Analysis of Tow-Way trade between Iraq and Turkey for the period 2004-2021

أ.د. توفيق عباس المسعودي
 Tawfeeq Abbas Al-Masoudi
 جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
 University of Karbala
 dr.tawfeek71@yahoo.com

الباحثة/ دعاء رزاق العامري
 Duaa Razzaq AL-Amiri
 جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
 University of Karbala
 duaarazaq58@gmail.com

المستخلص

تهدف دراسة تحليل التجارة البينية بين العراق وتركيا للمدة 2004-2021 لكشف ومعرفة الاسباب والمعوقات التي حالت دون تطور التجارة البينية، والتي تعتبر من الوسائل الرئيسية لتنشيط الاقتصاد وتعزيز التبادل التجاري البيني. لكن وجود الاتفاقيات العربية للتجارة لا تكفي في حد ذاتها، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم في التجارة البينية. إذ أن هذه العوامل تواجه العديد من المشاكل التي تقف أمامها، ومن بين هذه العوامل نوعية العلاقات التي تربط بين هذه الدول و تساهم بدورها في التكامل الاقتصادي التي جعلت حجم التجارة البينية يقيم منخفضة إذا ما قورنت بتلك الموجهة إلى الخارج، من هنا يظهر دور الحكومات في توجيه التجارة كخطوة أولى لإبراز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي. وان الهدف من البحث معرفة ما هو حجم التجارة البينية للعراق مع تركيا واسبابها بالإضافة الى اثارها الايجابية والسلبية على اقتصاد العراق وتركيا.

الكلمات الافتتاحية: التجارة الخارجية، التجارة البينية، الميزان التجاري.

Abstract:

The study of the analysis of intra-regional trade between Iraq and Turkey for the period 2004-2021 aims to uncover and know the reasons and obstacles that prevented the development of intra-regional trade, which is considered one of the main means of addressing this economy and working to stimulate intra-trade exchange, but the existence of Arab trade agreements is not sufficient in itself. This is due to the presence of many other factors that control intra-regional trade, as these factors face many problems that stand in front of them, and among these factors is the quality of relations that bind these countries and in turn contribute to economic integration, which made the volume of intra-regional trade known as low values when compared With those directed abroad, from here the role of governments in directing trade appears as a first step to highlighting the features of economic cooperation and integration, and the aim of the research is to know what is the volume of Iraq's intra-trade with Turkey and its causes, in addition to its positive and negative effects on the economies of Iraq and Turkey

Key words: Foreign trade, intra-regional trade, trade balance.

1- المقدمة :

في إطار العلاقات الاقتصادية القائمة بين العراق وتركيا فإن هذه العلاقات مرت على مر السنوات المنصرمة بمنعطفات مهمة كانت أكثر أهمية نتيجة للمواقف السياسية بين البلدين وخصوصاً فيما يتعلق بأوضاع المنطقة بشكل عام، فحينما تتعثر العلاقات السياسية نجد أن هذا الوضع ينعكس على حجم التجارة بشكل واضح ولاسيما بعد عام (2003)، ومما تجدر الإشارة إليه أن الواقع اقتصاد بين العراق وتركيا يساعد على نمو التجارة بينهما، ففي الوقت الذي تنشط فيه القطاعات الاقتصادية وبخاصة التصديرية الى تركيا يبقى الاقتصاد العراقي في شكله التقليدي اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب تتصف قطاعاته الإنتاجية بالضعف والاختلالات الهيكلية لاسيما في مجال الإنتاج الصناعي والزراعي الذي لا يستطيع تلبية احتياجات العراق من المنتجات الزراعية الغذائية والصناعية، وبحكم العامل الجغرافي تكون الأسواق العراقية من تركيا، فضلاً عن عوامل أخرى، وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن دراسة العلاقات الاقتصادية وبخاصة التجارية منها بين العراق وتركيا، تكتسب أهمية بالغة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة لاكتشاف مواطن الضعف ومراكز القوة في الاقتصاد العراقي ومدى قدرته على القيام بعلاقات تجارية متكافئة نوعاً ما من خلال العمل على تشجيع الصادرات العراقية إلى اسواق تركيا، فضلاً عن تهيئه الأجواء وبناء علاقات تجارية متكافئة مع تركيا لسد احتياجات السوق العراقية من منتجات تركيا، ورسم معالم وأفاق هذه العلاقات المستقبلية في ظل تطور المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والمحلية وما يمكن أن يتعرض له الاقتصاد العالمي من تداعيات قد تؤثر في مسيرة العلاقات التجارية بين العراق وتركيا، ولاسيما أن العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول أصبحت إحدى الحقائق المهمة في عالمنا المعاصر الذي لا توجد فيه دولة واحدة مهما امتلكت من أمكانيات أن تستغني عن التبادل مع الدول الأخرى.

2- منهجية البحث:

2-1 أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة من خلال تنامي التجارة البينية للعراق مع تركيا بعد عام 2003 نظراً لرفع العقوبات الاقتصادية وافتتاح العراق على العالم الخارجي ومحيطه الاقليمي. وكذلك تأتي أهمية البحث من الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية لهذه التجارة البينية بين العراق وتركيا والتي كانت غير متكافئة وتعود بالنفع على تركيا أكثر من العراق.

2-2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالأجابة على التساؤل التالي:

ما هو حجم التجارة البينية للعراق مع تركيا؟ وما هي اسباب تنامي هذه التجارة؟ وما هي اثارها الايجابية والسلبية على اقتصاد العراق وتركيا؟

2-3 فرضية البحث:

هنالك تنامي كبير للتجارة البينية بين العراق وتركيا خلال مدة الدراسة وذلك بسبب تراجع اداء القطاعات الاقتصادية في العراق بسبب ظروف البلد بعد عام 2003, مما يعني بأن تركيا هي الطرف المستفيد من التجارة البينية بينها وبين العراق.

2-4 هدف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على واقع التجارة البينية بين العراق وتركيا

2- التعرف على معوقات وتحديات التجارة البينية بين العراق وتركيا

2-5 منهجية البحث:

لغرض الوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي، والمنهج الوصفي التحليلي

2-6 الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تم تحديد نطاق البحث بما يأتي:

1- الحدود المكانية: العراق

2- الحدود الزمانية: تم تحديد المدة الزمنية (2004 – 2021)

2-7 هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه الى أربعة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية .

المبحث الثاني: مفهوم التجارة البينية.

المبحث الثالث: تحليل التجارة البينية بين العراق وتركيا.

3- المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

3-1 ما هي التجارة الخارجية:

ان مفهوم التجارة الخارجية بأنها تعني مجموع العمليات الاقتصادية المحددة بتبادل مدخلات ومخرجات عمليات الانتاج (Sauce, 9). وتعرف ايضا التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الاخرى لغرض تحقيق منافع اقتصادية لكلا الطرفين, مما يؤدي الى توسيع مستوى السوق الداخلي الى مستوى السوق الدولي وبالتالي يمكن مقارنة الاسعار الداخلية في دول مختلفة بالأسعار العالمية (12) (Al-Saeed).

3-2 أهمية التجارة الخارجية

ان للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول, فأن حجم التجارة العالمية قد ازداد في العقود الاربعة الاخيرة لما بعد الحرب العالمية الثانية وتتمثل اهدافها بما يأتي:

3-2-1 ان التجارة الخارجية بالنسبة لجميع البلدان هي المحدد الرئيسي للرفاهية الاقتصادية لان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل القومي ونمط الانتاج والرفاهية الاقتصادية .

3-2-2 تختلف أهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من بلد الى اخر، اذا ما اخذت البلدان كلا على انفراد (Al-Hasnawi, 1990, 351).

3-2-3 تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي بسبب كون هذا المؤشر مرتبط بانتاجية الدولة وقدرتها على التصدير ومستوى الدخل وكذلك قدرتها على الاستيراد وهذا ينعكس على الدولة بالنسبة للعملة الصعبة مما يؤثر على الميزان التجاري .

3-2-4 يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الافراد والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة الرغبات واشباع الحاجات (Khaled, 2014, 220).

3-2-5 تؤدي التجارة الخارجية الى ازالة الحدود وتقصير المسافات مما يجعل العالم كأنه قرية جديدة مما يؤدي الى العلاقات الدولية بين الدول (Al-Arab, 1988, 15).

3-3 اسباب قيام التجارة الخارجية

1-3-3 ان السبب الرئيسي لحدوث الخارجية هو التخصص ويرجع ذلك الى مجموعة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية وكذلك العوامل الجغرافية والمناخية فضلاً عن الاعتماد على رأس المال من حيث الكمية والنوع ومهارة العاملين (Al-Hasnawi, 1990, 10).

2-3-3 ان من اسباب قيام التجارة الخارجية هو الى رفع مستويات المعيشة محلياً مما يؤدي الى تحقيق الرفاه الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي (Omar, 2021, 4).

3-3-3 ان من اسباب قيام التجارة الخارجية هو الى رفع مستويات المعيشة محلياً مما يؤدي الى تحقيق الرفاه الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

4-3-3 يؤدي فرض التعريف الجمركية على الاستيرادات لغرض حماية المنتجات المحلية الى وجود فوارق سعرية بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة وبالتالي تغير الاسعار لكي تغطي نفقات السلعة وان تحمل اعباء الضريبة يعتمد على ظروف عرض وطلب السلعة ومرونتها (Qenawy, 2005, 31).

4- المبحث الثاني: التجارة البينية، مفهوم التجارة البينية، اهميتها، اسباب ضعفها

4-1 تمهيد

يعتبر تطوير التجارة البينية العربية أحد الأهداف الرئيسة التي سعت برامج التعاون الاقتصادي العربي والخطط المشتركة إلى تحقيقها منذ إنشاء جامعة الدول العربية، حيث اتخذت الدول العربية عدداً من المبادرات العملية لتطوير التجارة البينية (Hussein, 2011, 97).

4-2 مفهوم التجارة البينية:

تعرف التجارة البينية بأنها تمثل كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين الدول الأعضاء في الكتلة الاقتصادية، وتؤدي التجارة البينية إلى تأثيرين وهي خلق التجارة وتحويل التجارة (Al-Shazly and others, 2022, 5).

وكما تعرف التجارة البينية بأنها تمثل تبادل السلع بين الدول العربية وتدفق الصادرات والواردات إلى أسواق الدول العربية من خلال إلغاء القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية (Obaid, 2007, 113).

وكذلك يمكن تعريف التجارة البينية بأنها تمثل شكل من أشكال التجارة الخارجية والتي تتم بين الدول المتجاورة التي لها حدود مشتركة معترف بها دولياً وغير مغتصبة والتي تتم من خلالها عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات المختلفة (Al-Serini, 2009, 8).

4-3 أهمية التجارة البينية

لا يقتصر دور التجارة البينية على تحويل الصادرات إلى دخل أجنبي يلبي احتياجات الاستثمار والاستهلاك، بل يمتد ويشتمل على وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال الإمكانات التي تنتجها فرص التصدير لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن تمثيل أهميتها بما يأتي:

1-3-4 تحسين إنتاج المنتجات الصناعية والزراعية المصنعة بحيث يمكن أن تحل محل المنتجات المماثلة للسلع الأجنبية التي تدخل للسوق (Nagaq, 2018, 19).

2-3-4 تأمين وتشغيل القدرات الإنتاجية التي تم إنشاؤها في الفترات السابقة التي كانت تعاني فيها من توقف بسبب عدم وجود الأموال اللازمة لمواصلة إنتاجها والمتمثلة في مؤسسات النقل والتعبئة والتسويق وغيرها.

3-3-4 توسيع نطاق التجارة البينية من أجل تحقيق النتائج المرجوة والربح من فوائض الدول المختلفة.

4-3-4 تزداد الصادرات الزراعية والصناعية مع اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقمها الإجراءات المالية (Samiha, 2018, 54).

4-4 اسباب ضعف التجارة البينية

ان أسباب تراجع التجارة البينية وضعفها تعود إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وغيرها، وقد ادت هذه العوامل دوراً مهماً في التأثير على حجم التجارة البينية، حيث أن إزالة هذه المعوقات وتخفيفها سيساعد على تنميتها، ولكن يصعب تغيير بعض هذه المعوقات بسبب طبيعة الدول العربية، لذلك يمكن تلخيص اسباب ضعف التجارة البينية كما يلي:

1-4-4 ان نصيب التجارة البينية ضئيل مقارنة بالتجارة العالمية، إذاً المفتاح الرئيسي لزيادة التجارة البينية هو زيادة حصة الدول بشكل منفصل في التجارة العالمية.

2-4-4 تعد زيادة تنوع الصادرات العربية أحد العوامل الرئيسية لزيادة التجارة البينية، فهناك أنواع من المنتجات المهمة في التجارة لا تنتجها الدول العربية على الإطلاق وإذا كانت تنتجها فإن تنافسية سعرها أو جودتها تدفع الدول العربية المستوردة إلى طلبها من الدول الأخرى المنتجة لها (Al-Imam, Manisi and others, 2005, 149).

3-4-4 تخلف الهياكل التسويقية في معظم الدول العربية والذي يتجلى في الطبيعة البدائية للخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملائمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة، فضلاً عن قلة توافر المعلومات التسويقية وطرق الدعاية والترويج (Al-Ashtar, 2016).

4-4-4 ضعف البنية التحتية في بعض الدول مما يعيق تسهيل حركة التجارة البينية فيما بينها مثل ضعف النقل بين الدول وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة النقل وبالتالي التأثير على أسعار الصادرات البينية والتي تصبح أكثر تكلفة نسبياً مقارنة مع أسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية الكبرى.

4-4-5 تباين النظم الاقتصادية للدول منها حيث يسيطر النظام الخاص على بعضها والبعض الآخر يسيطر عليها القطاع العام مما يجعل آلية التعاون والتفاوض بين القطاعين غير منتجة وغير فعالة من حيث زيادة التجارة، على الرغم من تأثير القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول حسب حكوماتها (Ababa, 2015, 20)

4-5 المشاكل والمعوقات التي تواجه التجارة البينية

هناك مشاكل ومعوقات كثيرة واجهت التجارة البينية وهذا يؤدي الى عدم تطورها ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

1-4-5 ان القيود الجمركية تشكل صعوبات للمستثمرين والتجار، والحقيقة أنه على الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر لم تتحقق زيادة في التدفقات التجارية بسبب عدم قدرة الدول على الالتزام بإزالة جميع القيود الإدارية والنقدية والكمية، بالإضافة إلى إعفاء السلع العربية من الرسوم والضرائب مع نفس التأثير (Naqq, 53).

2-4-5 أظهرت التجارب العربية أن هناك العديد من القيود غير الجمركية التي تعرقل مسار التجارة البينية وأن هذه القيود لها تأثير على القيود الجمركية وتتمثل بالقيود الإدارية (Abdel Salem, 17)، والتي ترتبط بتصدير البضائع وتعبئتها في الموانئ والنقاط الجمركية والرسوم المفروضة لإنجاز هذه الإجراءات بالإضافة إلى الوقت اللازم لدخول البضائع إلى السوق المحلي على الإزالة الفورية لجميع القيود النقدية والكمية والفنية والإدارية غير الجمركية (Arab Monetary Fund, 2002).

3-4-5 العوائق الخارجية: أغلب هذه العوائق تتمثل في الإرث الاستعماري في سياقه التاريخي، والذي فرض من خلال الفترة الاستعمارية على الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً نموذجاً للتقسيم المتخلف للعمل والعلاقات غير المتكافئة، وبالتالي تكريس دورهم ويضعون أنفسهم على هامش النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي فرض وضعاً يشكل تهديداً مزمناً للدول النامية بجعلها مصدرة للمواد الخام ومستوردة للمواد أو السلع المصنعة، فضلاً عن جعلها أرضية للتبادل، وإن الروابط واعتماد آليات جديدة لتحقيق ذلك وتتمثل هذه الآليات بالانتماء إلى المجموعات الاقتصادية، مثل تقديم القروض والمساعدات المالية والفنية والاستثمارات المباشرة، فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية وتجارية تعزز استمرار الترابط العضوي للدول العربية مع الدول الرأسمالية وهذا موضوع خطير للغاية لأنه لا يعيق التجارة البينية العربية فحسب، بل يتعدى ترسيخ وتعزيز التبعية الخارجية للدول العربية وتحويلها إلى دول متقدمة، وما نعينه بالعوائق الخارجية هو مجموعة العوائق السياسية والاقتصادية والعوامل التجارية التي تلعب دوراً سلبياً على التجارة البينية العربية (Studies on intra-Arab trade, 1986, 51).

4-4-5 ان نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية حيث تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص المعلومات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالقوانين والتشريعات التجارية المتعلقة بالأسواق العربية، ويعاني القطاع الخاص من نقص المعلومات الرسمية عن التسهيلات التجارية وأهمها الجمارك والتخزين والنقل والعبور وغيرها (Maroush, 2018, 120)، وايضا نقص في معلومات السوق وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمعايير والجودة والنوعية عن الأسواق العربية (Murad, 2017).

5-4-5 هناك عقبات أخرى وهي تتعلق بعدم القدرة على توفير بيانات وإحصاءات تجارية دقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق، وايضا المتعلقة بالنقل مثل التأخيرات المرتبطة بإجراءات العبور بين البلدان بسبب تأشيرات العبور، وتفتيش البضائع في المراكز الحدودية وغيرها من الإجراءات المكلفة مثل حركة الشاحنات وهذا يؤدي الى زيادة تكلفة السلع وبالتالي يؤدي الى ضعف موقعها التنافسي مع بقية الدول العربية (Manzalawi, 75).

4-6 الية تنمية التجارة البينية

1-4-6 تنمية التبادل التجاري البيني : يشهد العالم حالياً توجهها قويا نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية ، وحتى الدول الصناعية المتقدمة تتبنى مبدأ التنمية من خلال التجارة كبدل لبرامج المساعدة التي تقدم للدول النامية، مما لا شك فيه أن إنشاء منظمة التجارة العالمية والآليات التي انبثقت عنها ما هي إلا تكريس لهذا الاتجاه وفي ضوء هذه الاتجاهات تظهر الحاجة الى ضرورة زيادة كميات التجارة البينية كنقطة دخول للتنمية (Trad, 53).

2-4-6 التشجيع على إقامة المشاريع العربية الخاصة المشتركة: من المعروف أن الدول العربية أقامت العديد من المشاريع المشتركة مثل التعدين والنقل والملاحة وغيرها من المشاريع، حيث تساهم هذه المشاريع في تعزيز أواصر التعاون العربي (http://www.tpegvet.gov)، ومع ذلك فإن أي شخص يحاول تقييم دور وتأثير هذه المشاريع سيلاحظ أن المشاركة في هذه المشاريع كانت محدودة في الغالب وإن عملية التكامل التي تحققت من خلال تنفيذ المشاريع تكون ضيقة، لكن لم توضع استراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي في وضع خطط التكامل الاقتصادي (Naqq, 55).

3-4-6 تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص: ويتضمن ذلك الدفع لإزالة كافة العقبات أمام التكامل الإقليمي بشكل عام، وتعزيز التجارة البينية بشكل خاص، وإنشاء بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لتسهيل التكامل بين الدول بما في ذلك التنسيق بين الأنظمة المصرفية وإنشاء صناعات ومشاريع مشتركة مندمجة فهو بجمع مكونات من العديد من البلدان، مما يحسن التجارة على المدى المتوسط والطويل، وهذا يحقق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وتطوير قاعدة بيانات عن فرص وإمكانيات التكامل وتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البينية (http://www.aljazeera.net, coffins).

5- المبحث الثالث: تحليل التجارة البينية بين العراق وتركيا للمدة 2004-2005

5-1 المطلب الاول تحليل صادرات العراق الى تركيا: ويمكن ان تعرف الصادرات حيث تشكل الصادرات المنظورة المحور الرئيسي لصياغة السياسات الاقتصادية وأحد أهم مصادر الإيرادات الأجنبية التي تقلل الضغط على ميزان المدفوعات وتخلق فرص العمل، وتهدف استراتيجية نمو الصادرات لأي بلد إلى تزويد المنتجين من خلال سياسات اقتصادية وحكومية متطورة، بقدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة في السوق العالمية (Krasniqi, Topchi, 2011, 97), من خلال تحليل بيانات الجدول (1) يوضح لنا صادرات العراق الى تركيا حيث بدأت بارتفاع بسيط وبشكل مستمر خلال السنوات (2004, 2005, 2006, 2007) وكانت قيمها على التوالي (1246000, 1902000, 2033600, 3498754) مليون دينار، نتيجة تحسن الوضع الامني والاقتصادي، ولكن في سنتي 2008, 2009 تراجعت قيمة صادراتها حيث بلغت على التوالي (1265556, 1145205) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي بلغ بنسبة (-63.83%, -9.51%), بسبب حدوث الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت قيمة صادراتها بشكل متواصل في السنوات (2010, 2011, 2012) وبلغت قيمها على التوالي (430444, 532237, 732934) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي (-62.41%, 23.65%, 37.71%), بينما في سنتي 2013, 2014 انخفضت قيمها حيث شهدت (73293.40, 20702.87) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي بلغ على التوالي (-90.00%, -71.75%), بسبب انخفاض اسعار النفط، ثم عاود للارتفاع مرة اخرى ولكن بشكل قليل في سنتي 2015, 2016، حيث بلغت قيمها (811620, 924000) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (38.20%, 13.85%), اما في سنتي 2017, 2018 انخفضت قيم صادراتها وبلغت (631000, 568542) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي بلغ (-31.71%, -9.90%), بسبب انخفاض اسعار النفط (Abdullah, 2018, 51)، ثم ارتفعت قيمة صادراتها في سنة 2019 وشهدت قيمتها (768300) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي بلغ (35.14%), ولكن تراجعت صادراتها في سنتي 2020, 2021 وبلغت قيمتها (193517, 4749) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (-74.81%, -97.55%), على الرغم من حصول تراجع في الصناعات الا ان صادرات تركيا في سنة 2020 لم تتأثر كثيراً، وتكمن أسباب هذا المسار نحو التوازن التجاري في ثلاث نقاط رئيسية، أولاً: التوفير المتوقع في فاتورة الطاقة اي تنوع الأساليب التي تتبعها تركيا في تطوير مصادر جديدة للطاقة التقليدية والمتجددة، وثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي: على الرغم من حصول الانخفاض الملحوظ في المصانع العالمية، حافظت المصانع التركية على الحد الأدنى من الإنتاج بفضل التدابير الصحية التي تجنبت الإغلاق الكامل، مما جعل من الممكن مواصلة الإنتاج، ثالثاً: أسباب سعر الصرف: خلال أزمة كورونا، شهد سعر صرف الليرة التركية تراجعاً ملحوظاً وفي النصف الثاني من عام 2021، وصل سعر الليرة التركية إلى أكثر من 8 ليرات لكل دولار أمريكي، وكان لهذا الأمر تأثير إيجابي على المدى القصير والمتوسط، حيث أصبحت المنتجات التركية أرخص من المنتجات الأجنبية، مما يزيد من حجم الصادرات الإجمالية (Al-Tarkawi, 2021, <https://www.trtarabi.com/opinion>).

5-2 تحليل استيرادات العراق من تركيا: تعتبر الاستيرادات العنصر الثاني في التجارة الخارجية وتعتبر عن قوة الاقتصاد الوطني أكثر من الصادرات لأنها تعكس درجة اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق الخارجية، وبالتالي قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية، إذ أنه إحدى أهم أدوات التنمية ووسيلة الحصول على المقومات الأساسية للتنمية، وتتمثل ميزة الواردات في أنها توفر وسيلة يمكن من خلالها الحصول على السلع الأجنبية المختلفة التي لا تتوفر محلياً، أو لا يتم إنتاجها محلياً بكميات كافية، أو يتم الحصول عليها بتكلفة اقتصادية أقل، وإن زيادة الواردات مع دول الجوار على نطاق واسع يعني أن حجم الإنتاج المحلي لا يستطيع تلبية احتياجات المستهلك وبالتالي يبطئ من تطور قطاع الإنتاج المحلي بسبب زيادة الواردات (Monks, 15), من خلال تحليل بيانات الجدول (1) يبين لنا ان استيرادات العراق من تركيا بدأت بارتفاع قليل من سنة 2004 وصولاً الى سنة 2007 وشهدت قيمها (110000, 178340, 204500, 286982) مليون دينار، ثم انخفضت قيمة استيراداتها في سنة 2008 وبلغت (100510) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (-64.97%), بسبب الازمة المالية العالمية، ولكن في سنتي 2009, 2010 ارتفعت استيراداتها وبلغت (755386, 781925) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي (65.16%, 3.51%), بينما تراجعت استيراداتها خلال السنوات (2011, 2012, 2013, 2014) حيث شهدت قيمها على التوالي (140718, 163342, 190894, 136255.9) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي للسنوات المذكورة على التوالي (-82.003%, 16.07%, 16.87%, -28.62%), ثم ارتفع بشكل كبير في سنة 2015 وشهدت قيمتها (9941335.6) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي بلغ (71.96%), اما خلال السنوات (2016, 2017) تراجعت استيراداتها حيث بلغت قيمها على التوالي (9140282, 194760) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة على التوالي (-8.06%, -97.87%), ثم عاودت للارتفاع مرة اخرى من سنة 2018 وصولاً الى سنة 2020 وبلغت قيم معدل النمو على التوالي (15.43%, 57.03%, 47.06%), نتيجة دخول جائحة كورونا التي اثرت على اقتصادها (Al-Shaghel, 2022, <https://ayam.com.tr/ar>), ولكن انخفضت استيراداتها في سنة 2021 وبلغت قيمتها (3175186) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (-51.16%),

5-3 تحليل الميزان التجاري العراقي مع تركيا: يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين الصادرات والواردات، ويتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات المنظورة وتظهر القيمة النقدية للصادرات من السلع في الجانب الدائن من الرصيد والواردات في الجانب المدين، ويظهر الميزان التجاري في حالة عجز عندما يصبح قيمة صادرات الدولة أقل من حجم الواردات أو لا يغطي حجم الواردات وهو بالتالي مؤشر

على انخفاض القدرة التنافسية للبلاد في مواجهة المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات النقدية للبلاد الخارجية، في حين أن الميزان التجاري يكون لصالح الدولة إذا كان هناك فائض تجاري، أي زيادة في صادرات البلاد مقارنة بواردها استناداً إلى التطورات الملحوظة في قيم الصادرات والواردات، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) يتبين أن الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز مع تركيا أي أن الميزان التجاري العراقي يكون في حالة عجز متزايد بسبب اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، أي أن الاستيرادات أكبر من الصادرات (Al-Badawi, 2023, 87)، من خلال بيانات الجدول (1) حيث شهد الميزان التجاري فائض من سنة 2004 وصولاً إلى سنة 2009، لأن الصادرات أكبر من الواردات، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار النفط العالمية التي أدت إلى ارتفاع الطلب على النفط بسبب رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق (Badawi, 2022, 146)، بينما في سنة 2010 شهد الميزان التجاري عجز مع تركيا (-351481)، ويرجع ذلك إلى سبب حدوث الأزمة المالية العالمية، أما في سنتي 2011، 2012 شهد الميزان التجاري فائض (391519، 569592)، بينما خلال السنوات (2013، 2014، 2015، 2016) شهد الميزان التجاري عجز (-117600.6، -115553.03، -9129715.6، -8216282)، نتيجة دخول داعش إلى العراق التي أثرت على اقتصاده، أما في السنوات 2017، 2018، 2019 شهد الميزان التجاري فائض (436240، 343725، 415257)، بينما في سنتي 2020، 2021 شهد الميزان التجاري عجز مع تركيا (-325661، -3170437)، نتيجة دخول جائحة كورونا، وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية.

نستنتج أن الميزان التجاري العراقي يعاني عجز مع تركيا على مدى فترة الدراسة، وأن هذا العجز ناتج عن الظروف التي تحيط بالعراق وخاصة الحروب والظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى توقف التجارة الخارجية وتدهور الاقتصاد العراقي، وهذا يعني زيادة حجم الواردات من الخارج، والتي تؤدي إلى عجز مستمر في الميزان التجاري العراقي.

جدول رقم (1) تحليل الصادرات والاستيرادات العراق مع تركيا للمدة 2004-2021 (مليون دينار) بالأسعار الجارية

السنوات	إجمالي صادرات العراق إلى تركيا	معدل النمو السنوي %	إجمالي استيرادات العراق من تركيا	معدل النمو السنوي %	الميزان التجاري العراقي مع تركيا
2004	1246000		110000		1136000
2005	1902000	52.65	178340	62.13	1723660
2006	2033600	6.92	204500	14.67	1829100
2007	3498754	72.05	286982	40.33	3211772
2008	1265556	-63.83	100510	-64.97	1165046
2009	1145205	-9.51	755386	65.16	389819
2010	430444	62.41-	781925	3.51	-351481
2011	532237	23.65	140718	-82.003	391519
2012	732934	37.71	163342	16.07	569592
2013	73293.40	-90.00	190894	16.87	-117600.6
2014	20702.87	-71.75	136255.9	-28.62	-115553.03
2015	811620	38.20	9941335.6	71.96	-9129715.6
2016	924000	13.85	9140282	-8.06	-8216282
2017	631000	-31.71	194760	-97.87	436240
2018	568542	-9.90	224817	15.43	343725
2019	768300	35.14	353043	57.03	415257
2020	193517	-74.81	519178	47.06	-325661
2021	4749	-97.55	3175186	51.16	-3170437

Source: The table was prepared based on the following sources

-Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Foreign Trade Statistics, for various years 2004-2021

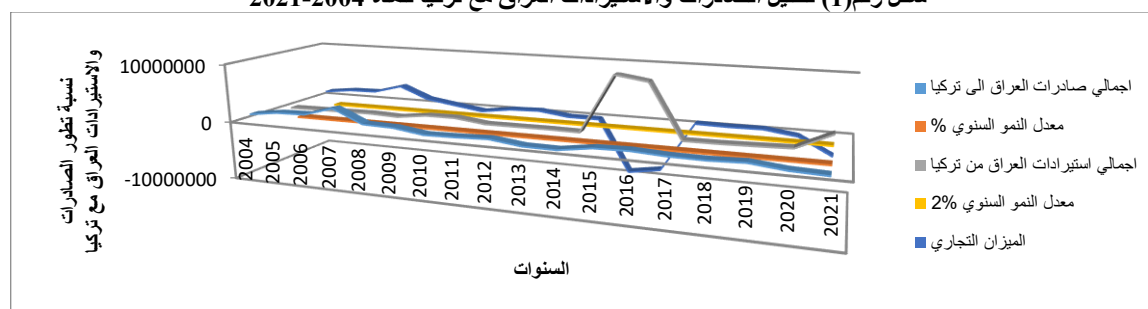
-The growth rate and trade balance were extracted.

-The annual growth rate was calculated by the formula: $Gr = (pt - p0) / p0 * 100$

-The trade balance was calculated by the difference between exports and imports.

-Ratios inside parentheses are negative.

شكل رقم (1) تحليل الصادرات والاستيرادات العراق مع تركيا للمدة 2004-2021



Source: Prepared by the researcher based on the data in Table (1)

4-5 المطلب الثاني: تطور هيكل صادرات واستيرادات العراق الى تركيا للمدة 2004-2021:

من خلال تحليل البيانات في الجدول رقم (2)، يتضح ان صادرات السلع الغذائية الى تركيا، سجلت مستويات متقلبة ومنخفضة، حيث بلغت في سنة 2004 قيمتها (1.2) مليون دينار، بعدها شهدت انخفاضا، وسجلت في سنة 2006 بقيمة (0.9) مليون، ثم بعدها سجلت ارتفاعا في قيم صادراتها في سنة 2007، وسنة 2008 بالنسبة للسلع الغذائية، اما في سنة 2009، 2010 فشهدت انخفاضا في قيمها، اما بالنسبة لسنة 2015، وسنة 2016 لم تسجل أي قيمة، ثم عادت للارتفاع في سنة 2017 حيث بلغت (5.1) مليون دينار، في حين بلغت سنة 2018 اعلى قيمة (6.3) مليون دينار، ثم انخفضت قيمها للسنوات 2019, 2020, 2021، وتمثلت صادرات السلع الغذائية بالتمور بأنواعها بما فيها التمر المجفف والدبس وبعض الحبوب.

اما صادرات المواد الخام الى تركيا، فقد سجلت أقل قيمة لها في سنة 2004 حيث بلغت (1.3) مليون دينار، في حين شهدت اعلى قيمة في سنة 2013 فقد بلغت (73291.2) مليون دينار، بينما لم تسجل اي قيمة لها من سنة 2016 الى سنة 2021، وتمثلت بالأنسجة الصوفية، والخيوط، والجلود غير المصنعة، والاششاب والاحماض، والمواد الكيميائية وغيرها. اما بالنسبة لصادرات السلع الرأسمالية فلم تسجل اي قيمة لها.

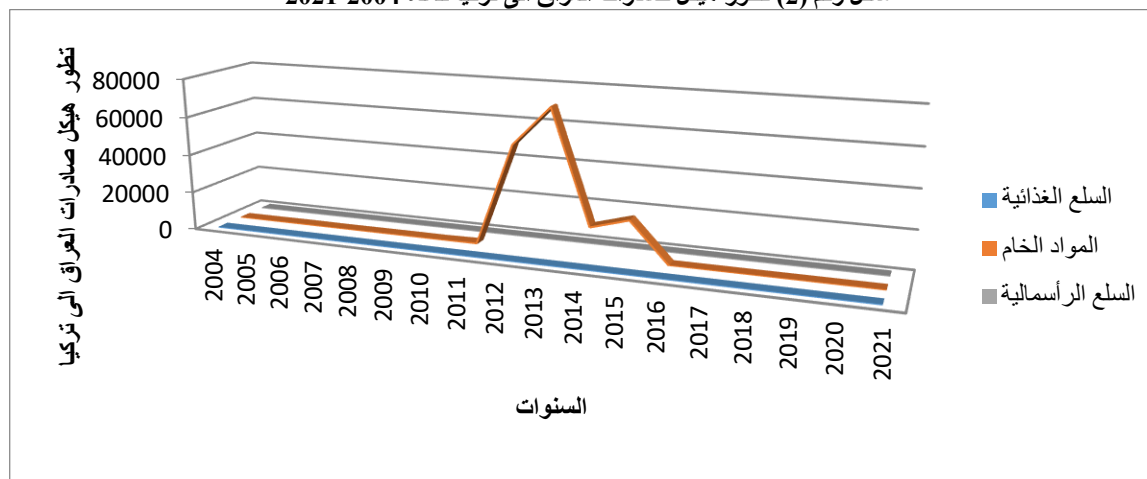
اما استيرادات العراق من تركيا، فيتضح لنا من الجدول ان السلع الغذائية لم تسجل اي قيمة لها. اما استيرادات المواد الخام من تركيا، فقد سجلت أقل قيمة لها في سنة 2008 حيث بلغت (296.7) مليون دينار، بينما سجلت اعلى قيمة في سنة 2014 فقد بلغت (26148.7) مليون دينار، ولكن من سنة 2017 الى سنة 2021 لم تسجل اي قيمة لها، وتمثلت بالأنسجة الصوفية، والخيوط، والجلود غير المصنعة، والاششاب، والاحماض، والمواد الكيميائية، وغيرها. اما بالنسبة لاستيرادات السلع الرأسمالية من تركيا لم تسجل اي قيمة لها.

جدول رقم (2) تطور هيكل صادرات واستيرادات العراق الى تركيا للمدة 2004-2021 (مليون دينار) بالاسعار الجارية

السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية
2004	1.2	1.3	0	0	1.8	0
2005	5.6	5.4	0	0	2.6	0
2006	0.9	89.3	0	0	1.86	0
2007	3.2	1.1	0	0	1.42	0
2008	3.5	28.7	0	0	296.7	0
2009	1.5	77.6	0	0	467.6	0
2010	1.9	36.6	0	0	13145.2	0
2011	3.3	376.7	0	0	2.1	0
2012	2.2	53220.39	0	0	704.7	0
2013	1.9	73291.2	0	0	12.0	0
2014	4.7	15156.1	0	0	26148.7	0
2015	0	20698.2	0	0	206.0	0
2016	0	0	0	0	196.5	0
2017	5.1	0	0	0	0	0
2018	6.3	0	0	0	0	0
2019	4.2	0	0	0	0	0
2020	2.5	0	0	0	0	0
2021	0	0	0	0	0	0

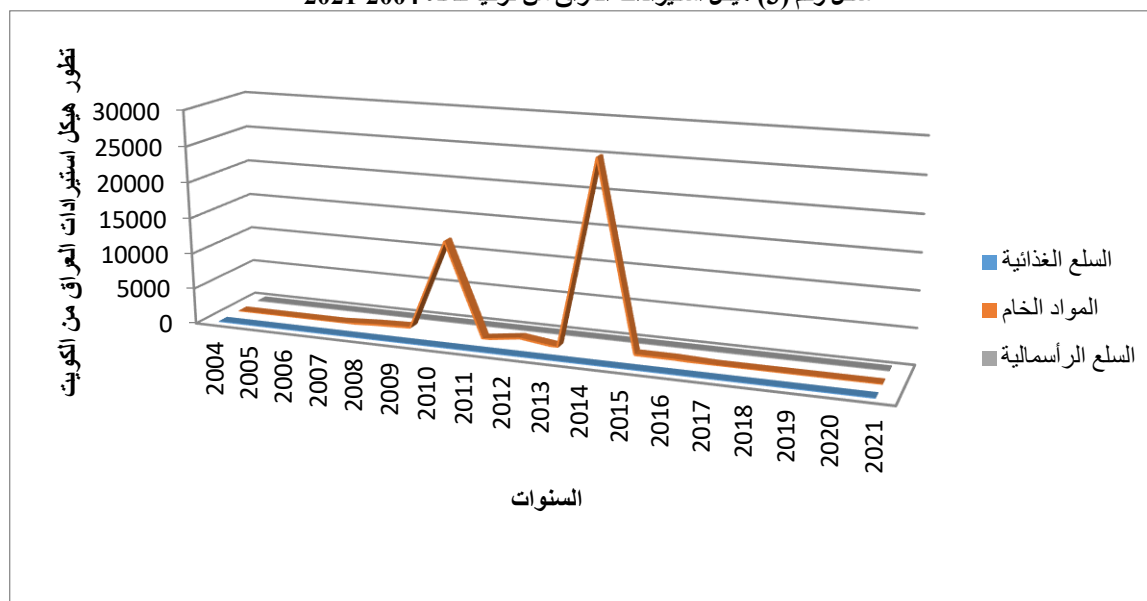
Source: Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Directorate of Trade Statistics, for different years, multiple pages

شكل رقم (2) تطور هيكل صادرات العراق الى تركيا للمدة 2004-2021



Source: Prepared by the researcher based on the data in Table (2)

شكل رقم (3) هيكل استيرادات العراق من تركيا للمدة 2004-2021



Source: Prepared by the researcher based on the data in Table (3)

6- الاستنتاجات:-

6-1 توفير الظروف اللازمة للدول لنقل التكنولوجيا من الدول الرأسمالية إلى الدول الأخرى، وزيادة الكفاءة تتطلب من الدول القيام بذلك وذلك بتخصيص جزء من الصادرات النفطية مقابل تأمين هذه الإمدادات لها تعزيز القاعدة الإنتاجية في الدول.

6-2 تفتقر التجارة البينية العراقية إلى البنية التحتية المناسبة، مثل النقل والاتصالات والشبكات الجوية والبحرية، وهذه أهم العقبات أمام تنمية التجارة البينية.

6-3 إن انخفاض نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية هو وضع لا يعكس حجم الجهود المبذولة الجماعية والثنائية لتحرير التجارة البينية وتطويرها، فقد تأثر بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، لا سيما الوضع في العراق وانعكاساته على التبادلات التجارية والبينية مع تركيا، وكان الانخفاض لأسعار النفط العالمية تأثير واضح على أداء التجارة البينية.

6-4 إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام، مما جعله يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات من بعض دول الجوار ودول أخرى وشجع هذه الدول على ذلك باستغلال الفرصة وملء السوق العراقي بمختلف المواد الأولية وخاصة الغذائية والزراعية مما يجعل الاقتصاد العراقي يعتمد على هذه الدول مما يشكل خطراً على الأمن الغذائي الوطني.

7- التوصيات

7-1 ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار، لما له من دور أساسي في تحقيق تنمية التبادل التجاري البيني من خلال مشاركته في المفاوضات التجارية وتشجيع الاستثمارات في الدول.

7-2 اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التجارة البينية من خلال تسريع تحقيق متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتهيئة المناخ الملائم لزيادة حجم التجارة البينية وإزالة المعوقات التي تعيق نموها.

7-3 إن تحسين واقع الاقتصاد العراقي يتطلب إعادة تنظيم كافة قطاعات الاقتصاد واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة من خلال دعم المؤسسات الإنتاجية وخاصة غير النفطية وغيرها من الصناعات ذات الارتباط في تنمية الاقتصاد وافتتاحه.

7-4 اتباع سياسات دعم الصادرات العراقية من خلال توفير المستلزمات الجاهزة لتسهيل المشاريع الاستثمارية التي تخدم قطاع التصدير وزيادة كمية ونوعية الصادرات من خلال تقديم خدمات حسب طبيعة الأسواق الخارجية واحتياجاتها وكفاءتها وقدرتها على المنافسة في الخارج، وتقليل تكاليف الشحن والنقل والاهتمام بالإعلان عن المنتجات العراقية في الخارج لجذب المستهلكين الأجانب، وينبغي أيضاً التركيز على تطوير الصناعات التصديرية، ومحاولة تقليل الصعوبات التي تواجه عملية إنتاج وتصدير هذه المنتجات.

- 1- Ghazi Saleh Al-Taie, International Economics, Dar Al-Kutub for Publishing and Distribution, Iraq, Mosul, first edition 1999.
- 2- Jamil Muhammad Khaled, Fundamentals of International Economics, Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, first edition, 2014.
- 3- Al-Saeed Mabrouk Ibrahim, Egyptian Foreign Trade, prepared by Al-Bahith Foundation for Research Consultations.
- 4- Karim Mahdi Al-Hasnawi, Principles of Economics, Legal Library for Publishing and Distribution, Baghdad, first edition 1990.
- 5- Mustafa Muhammad Ezz Al-Arab, The Pure Theory of Foreign Trade, Egyptian House for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, first edition 1988.
- 6- Hassani Omar, the reality of the prospects for Algerian trade exchange with the countries of the Greater Arab Free Trade Area in light of the global financial crisis, doctoral thesis in economics, Abdelhamid Badis University of Mostaganem, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Algeria, year 2021.
- 7- Ezzat Qenawi, Introduction to Foreign Trade, Dar Al-Ilm for Publishing and Distribution, Cairo, first edition, 2005.
- 8- Abdul Razzaq Hamad Hussein, intra-trade and its role in promoting Arab economic integration, College of Administration and Economics, Tikrit University, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (1) Issue (1), 2011.
- 9- Ahmed Al-Shazly and others, intra-Arab trade reality, challenges and future prospects, economic studies, Arab Monetary Fund, first edition 2022.
- 10- Aisha Ibrahim Obaid, Arab integration and its impact on foreign trade, Master's thesis in development studies, Cairo University, Egypt, 2007.
- 11- Muhammad Ahmed Al-Serini, Foreign Trade, Alexandria University Publishing and Distribution House, first edition 2009.
- 12- Sabrina Nagaq, The role of intra-Arab trade in achieving Arab economic integration, an analytical study during the period from 2010-2017, Master's thesis in commercial sciences, Mohamed Kheidar University of Biskra, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, year 2018.
- 13- Zarari Samiha, Intra-Arab trade as a mechanism to activate Arab economic integration, Master's thesis in Economic Sciences, Mohamed Kheidar University of Biskra, Faculty of Economic Sciences, Algeria, year 2018.
- 14- Muhammad Mahmoud Al-Imam, Rania Manisi and others, The Arab Free Trade Zone: Challenges and Necessities for Investigation, Center for Arab Unity Studies for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, first edition 2005.
- 15- Riyadh Al-Ashtar, Intra-Arab Trade in the Light of the Greater Arab Free Trade Area, Journal of the Research University, Volume 38, Issue 56, Year 2016.
- 16- Ali Ababa, intra-Arab trade and its impact on economic growth, Master's thesis in economic, commercial and management sciences, Martyr Hama Lakhdar University in El Oued, Faculty of Economic Sciences, Algeria.
- 17- Abdullah Muhammad Abdullah, The impact of some macroeconomic variables on foreign trade of selected countries (2001-2016), Master's thesis in economic sciences, Tikrit University, year 2018.
- 18- Khaled Al-Tirkawi, Turkish foreign trade numbers improved in 2021 and the energy bill, Arabic, year 2021, <https://www.trtarabi.com/opinion>.
- 19- Hassan Al-Shaghel, how Türkiye changed in five years between 2015-2020 Turkish economy, year 2022, <https://ayam.com.tr/ar>.
- 20- Taqi Abdel Salem, The Future of Intra-Arab Trade in Light of the Establishment of the Greater Arab Free Trade Area, Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, Issue Twenty-Eight, 2011.
- 21- Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Report 2002.
- 22- Studies on intra-Arab trade (reality and prospects), Ministry of Commerce, Iraq, No. 42, 1987.
- 23- Youssef Maroush, liberalization of intra-trade and its role in achieving sustainable development in Arab countries, doctoral thesis in economic sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algiers 3, 2018.
- 24- Haider Murad, Obstacles that hinder intra-Arab trade, Amman Chamber of Commerce Publishing, 2017.
- 25- Khaled Muhammad Khalil Manzalawi, Intra-Gulf Cooperation Council Trade, Al-Manara Consulting, Master's Thesis in Economic Sciences, King Abdul Aziz University, Saudi Arabia.
- 26- About intra-regional trade, <http://www.tpegvet.gov>
- 27- Sabah Naoush, Liberalization of Intra-Arab Trade, Al Jazeera Net, <http://www.aljazeera.net>
- 28- Belkacem Trad, Intra-Arab trade and its role in achieving Arab economic integration, a case study of the Gulf Cooperation Council countries, Master's in Economic Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Kheidar University, Biskra, 2013.
- 29- Abdul Raouf Rahban, Geography of International Trade, Damascus University Publications, College of Arts and Human Sciences.

30-Reda Al-Badawi, the reciprocal relationship between the Egyptian trade balance and the exchange rate, Journal of Development and Economic Policies, Arab Planning Institute, first issue 81, 2023.

31-Ali Muhammad Badawi, Analysis of the relationship between the general budget deficit and the trade balance in Iraq for the period (1990-2020), Journal of the Al-Isra University College of Social and Human Sciences, Volume (4), Issue (8), for the year 2022.